يجب لها القدم والبقاء وهي صفة زايدة بل ازلية تؤثر في المقدورات
عند تعلقها بها والمراد بالمقدورات الممكنات وقولنا عند تعلقها بها اشارة
الى ان تعلقات القدرة حادثة وهو طريق المحققين فان قلت وان شيت
قلت صفة يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة وهذا التعريف
انما هو خاصية لها وكذا غيرها مما مر من صفاته اذ حقايق صفاته تعالى
لا يعلمها الا هو ويجب له تعالى ارادة واحدة زايدة على الذات تتعلق بجميع
الممكنات يجب لها ايضا القدم والبقاء وهي صفة ازلية تؤثر في اختصاص
كل من الممكنات بوجود او عدم او طول او قصر ونحوها مثلا بدلا عن مقابله
فهي تتعلق تارة بالفعل وتارة اخرى بالترك وان شيت قلت صفة
يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه واعلم ان للقدرة
والارادة تعليقين صلاحي ان لم يكن المنسوب لها موجودا في الخارج
وتنجيزي ان كان موجودا فالصلاحي قديم وهو طلب الصفة امرا زايدا على
قيامها بالذات وان شيت قلت هو اقتضاء الصفة امرا زايدا لذاتها
منسوبا لها الا بغير وجود له لوجودها والتنجيزي حادث وهو صدور
الكاينات على قدرته وارادته تعالى وانما تعلقتها بالممكنات دون الواجب
والمستحيل لانهما صفتان موثرتان فيما يتعلقان به فلو تعلقتا بالواجب
والمستحيل لزم تاثيرهما فيه وذلك يودي الى تحصيل الحاصل او قلب
حقيقتهما والى تعلقهما باعدام انفسهما بل وباعدام الذات العلية وهذا
فساد عظيم لا يبقى معه شي من الايمان ولا من المعقولات واما سمع
فان فيه طولا وهل تتعلق القدرة والارادة بالمستحيل لا لذاته بل
لتعلق علم الله بخلافه ام لا قال سيدي سعيد العقباني في شرح

السلابجية

السلابجية والحق ان تعلق العلم بعدم وقوعه لا يخرجه عن ان تتعلق
به القدرة فهما لا يمنعه ذلك من وصفه بالامكان وهذا مذهب المحققين
وذلك انه لو كان علمه تعالى بعدم الوقوع يخرج الممكن عن تعلق القدرة به لاجل
صيرورته محالا من هذا الوجه لكان علمه بالوقوع يخرج الممكن عن تعلق القدرة
به لاجل صيرورته واجبا من هذا الوجه وكل شيء فلا بد من تعلق العلم بوقوعه
او بعدم وقوعه فيلزم ان لا يبقى للقدرة متعلق البتة ويتعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا وقد وفق بين القولين على ان معنى من قال لا تتعلق
بالنظر الى امكانه في ذاته ومن قال يتعلق بالنظر الى تعلق العلم
بعدم وقوعه ووفق بعضهم بحمل التعلق على الصلاحي وعدمه على التنجيزي
اذ لو تعلقت به تعلقا تنجيزيا لوقع واعلم ان هنا الفاظا
الارادة والمشيئة والرضا والمحبة وان الايمة اختلفوا هل بينها تغاير
ام لا وها انا اجلي عليك عن ايسر نقولهم في هذه المسالة حتى يتضح لك
الحق فيها ان شاء الله اتم وضوح فنقول ذهب بعضهم
الى ان الارادة والمشيئة متغايران للرضا والمحبة واختاره ابن زكري
في محصل المقاصد وذهب بعضهم الى عدم التغاير ونسبه في المحصل للاكثر
ونصه: مشيئة الاله مع ارادته * غير هما رضاه مع محبته *
هذا اختيار تابعا مقاله * تعضيه للاكثرين فانتبه *
وبعكس ايهن مراء قد برح * للعلم لا للامر هذا الواقع *
وصرح الشيخ ابراهيم اللقاني في جوهرته بان الارادة متغايرة للعلم والامر
والرضا ونصه: وقدرة ارادة وغايرت * امرا وعلما والرضا كما ثبت *
وهو خلاف ما لابن زكري في العلم فليتامل واختلف ايضا هل يطلق على الارادة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1